



الجمهورية اليمنية  
وزارة النقل



الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري

# التقرير السنوي للهيئة للعام ٢٠٠٩م



Web Site: [www.itaa.gov.ye](http://www.itaa.gov.ye)

Email: [info@itaa.gov.ye](mailto:info@itaa.gov.ye)

كلمة الوزير:



إن الأهمية التي يمثلها النقل البري كقطاع اقتصادي هو ما يحمله من فرص استثمارية واعدته في ظل تعدد وتنوع خدماته وأنشطته المختلفة التي تأتي لتلبي الاحتياجات السكانية والاجتماعية والتنمية المتزايدة، وبالتالي جاء البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله ليركز على تطوير النقل عموماً والنقل البري بوجه خاص فعملت الحكومة على وضع الخطوات التنفيذية من خلال وزارة النقل التي قامت بترتيب أولويات خطتها الإستراتيجية في ظل الوضع الراهن الذي يعاينه قطاع النقل البري بسبب عدم وجود جهة معنية بتنظيمه وإدارته وتطويره، فكان إنشاء الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري في مقدمة أولويات الخطة الإستراتيجية لوزارة النقل، وبصدور القرار الجمهوري رقم (291) لسنة

2008م بإنشاء الهيئة وجد الكيان الإداري الحكومي المسؤول عن مهمة تنظيم وتطوير النقل البري بالجمهورية اليمنية وفقاً للتوجهات والسياسات العامة للدولة ممثلة في وزارة النقل ولتتولى هذه الهيئة الناشئة مهاماً كبيرة ومتعددة لا تقتصر على تنظيم أنشطة وخدمات نقل الركاب والبضائع براً، محلياً ودولياً، بل أنها معنية بتشجيع المنافسة الاستثمارية ومنع الاحتكار في مجال النقل البري بشقيه (ركاب وبضائع)، كما أن دور النقل (برا وبحرا وجوا) وأهميته في تنمية وتنشيط التجارة البيئية والسياحة الداخلية والخارجية والمزايا التي يوفرها النقل البري كأحد مرتكزات ومكونات النقل متعدد الوسائط وتنامي الطلب على خدماته في ظل المزايا التي يتيحها لطالبي الخدمة كإخفاض الكلفة مقارنة بالنقل الجوي وقلة المخاطر قد جعل من النقل البري البديل الأوفر حظاً في الإقبال ومن ثم في النشاط الاستثماري وجذب المستثمرين في مختلف دول العالم، وبالتالي فإن الهيئة معنية بالقيام بدورها في هذا المجال سواء من خلال إدارة وتطوير المنافذ البرية الحدودية وتأهيلها لتصبح موانئ برية قادرة على الإسهام في تسهيل النقل والتجارة وتنمية وتنشيط السياحة من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير الخدمات اللوجستية الداعمة والمصاحبة لنقل الركاب والبضائع واستقبال المسافرين الواصلين والمغادرين وغير ذلك من محددات ومتطلبات تطوير الموانئ البرية، وفي الوقت ذاته فإن مهمة الهيئة لا تنحصر عند تلك الجوانب فقط لأنها المعنية بالتنسيق مع الجهات المختصة الأخرى بإنشاء وتنظيم الموانئ الجافة للأغراض الاقتصادية والحضرية باعتبار الموانئ الجافة ستسهم في تخفيف الاختناقات داخل المدن المزدهمة وستوفر مزايا حضرية متعددة بسبب انخفاض كلفة التخزين بالنسبة للبضائع مقارنة بالكلفة المرتفعة داخل المدن، وكذلك إمكانية إنشاء المصانع والمعامل الخاصة بالتعبئة والتغليف وإعادة التوزيع والتأهيل للتصدير... الخ من الخدمات التي يضاف إليها خدمات نقل الركاب من خلال بناء المحطات النموذجية كأحد مكونات الموانئ الجافة، حيث توفر تلك المحطات للمسافرين محلياً ودولياً كافة الخدمات التي يحتاجها الراكب.

ولا تقتصر مهام الهيئة وواجباتها على ما ذكرنا لأنها ذات اختصاصات ومهام واسعة منها سلامة النقل والمرور على الطرق والفحص الفني للمركبات ووسائل النقل وتنظيم استيراد ووسائل النقل وإعداد الدراسات الخاصة باحتياجات السكان من وسائل النقل وغير ذلك من المهام.

وبالرغم من شحة الموارد والإمكانات المالية فقد تمكنت الهيئة خلال أول سنة من سنوات التأسيس أن تحقق أشياء ملموسة كما هو واضح في سياق التقرير، ونتوقع منها المزيد في عام 2010م .

خالد إبراهيم الوزير

وزير النقل

## الهيئة منجزات وطموحات:



في البداية أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للقيادة السياسية ممثله في القائد الرمز فخامة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس مجلس الوزراء ولمعالي الأستاذ/ خالد إبراهيم الوزير - وزير النقل لدعمهم الكبير للهيئة في سبيل تنفيذ المهام المنوطة بها وتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، وأتوجه بخالص الشكر لمجلس إدارة الهيئة ولجميع موظفيها الذين يعملون كفريق واحد في المركز الرئيسي والموانئ البرية الحدودية وفروع الهيئة بالمحافظات ويبدلون جهودا كبيرا في سبيل إنجاح الهيئة التي قامت على ثقافة مؤسسية تعتمد الشراكة في اتخاذ القرار سلوكا يجسد مفهوم الولاء المؤسسي، والحقيقة أنه ولولا تلك الجهود لما تمكنت الهيئة من تحقيق ما تم انجازه في أول سنوات التأسيس رغم حرمانها من أي دعم جاري من الموازنة العامة للدولة وفقا للمادة (18) من قرار إنشائها - القرار الجمهوري- رقم (291) لسنة 2008م الصادر في 2008/12/28م.

لقد كانت ومازالت تلك الجهود المستمرة نابعة من شعور الموظفين بأهمية الرسالة التي يجب على الهيئة القيام بها في ظل الاهتمام والرعاية التي أولتها وتوليها القيادة السياسية للهيئة فقد جاء القرار الجمهوري رقم (174) لسنة 2009م بشأن لائحة تنظيم الموانئ البرية (والذي أناط بالهيئة مهمة إدارة الموانئ البرية الحدودية وتطويرها) تجسيدا للثقة البالغة التي تحظى بها الهيئة من قبل القيادة السياسية مما جعل قيادات وموظفي الهيئة أكثر حماساً وحرصاً على أن يكونوا عند مستوى هذه الثقة الغالية والتي تتجسد بوضوح في الرعاية والدعم الكبيرين الذين تحظى بهما الهيئة من معالي وزير النقل الأستاذ/ خالد إبراهيم الوزير.

لقد خطت الهيئة في أول سنه من سنوات التأسيس خطوات كبيرة مقارنة بشحة الإمكانيات المادية وضعف الموارد المالية، وبالتالي فلا يمكن أن نقول أنها إنجازات بقدر ما هي خطوات في سبيل تحقيق الإنجازات التي تطمح لتحقيقها، ونوجز أهم تلك الخطوات فيما يلي:-

أولا : في مجال التخطيط والدراسات:-

- 1 - إعداد خطة سنوية للهيئة تتناسب مع مرحلة التأسيس.
- 2 - إعداد دراسة شاملة لشبكة النظم المعلوماتية بالهيئة وفقاً لرؤية شاملة تربط الهيئة بالموانئ البرية والفروع ومستخدمي خدمات النقل البري (الناقلين، للبنك الدولي عبر الوزارة لغرض التمويل.
- 3 - إعداد دراسة حول آلية تأهيل ملاك الشاحنات وتقديمها للبنك الدولي عبر الوزارة لغرض التمويل.
- 4 - إعداد دراسة حول الشروط المرجعية للموانئ الجافة.
- 5 - المشاركة في تنظيم ورشة عمل سلامة النقل والمرور على الطرق التي نظمتها الوزارة بمشاركة الأسكوا التي أرسلت لهذا الغرض خبير السلامة الدكتور بسام عناني وشاركت جميع الجهات ذات العلاقة بالموضوع وخرجت الورشة بدراسة قدمتها الأسكوا للحكومة اليمنية ممثلة بوزارة النقل تضمنت أسس معالجة قضية سلامة النقل والمرور على الطرق في الجمهورية اليمنية بتشكيل لجنة وطنية لسلامة النقل والمرور على الطرق برئاسة وزير النقل وعضوية وكلاء الوزارات المعنية مع أمانه عامه للجنة تتضمن وحدة تخطيط استراتيجي (خبراء) ووحدة السكرتارية لتساعد اللجنة في مهامها وقد تضمنت الدراسة آلية العمل وفقاً لأفضل الممارسات الدولية الناجحة في هذا المجال. وستضع الهيئة ضمن أولوياتها في عام 2010م متابعة تشكيل اللجنة الوطنية لسلامة النقل والمرور على الطرق واستكمال تنفيذ توصيات دراسة الأسكوا بما يكفل إيجاد وتنفيذ استراتيجيه وطنية لسلامة النقل والمرور على الطرق للحد من الكوارث التي تخلفها حوادث النقل على الطرق.

- 6 - مراجعة بعض الدراسات الخاصة بالنقل البري كاستراتيجية النقل البري بأمانة العاصمة ودراسات النقل البري والموانئ البرية والنقل متعدد الوسائط المقدمة من الخبراء الأردنيين (دار الخبراء للدراسات) وتعديلها من قبلهم بعد استيعاب ملاحظات الهيئة.
- ثانياً :- المجال التشريعي والتنظيمي:-

- 1 - إعداد لائحة تنظيم الموانئ البرية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (174) لسنة 2009م .
- 2 - إعداد اللوائح الفنية المنظمة لعمل ومهام الهيئة (لوائح تنظيم أعمال النقل المحلي والدولي بشقيه بضائع وركاب)

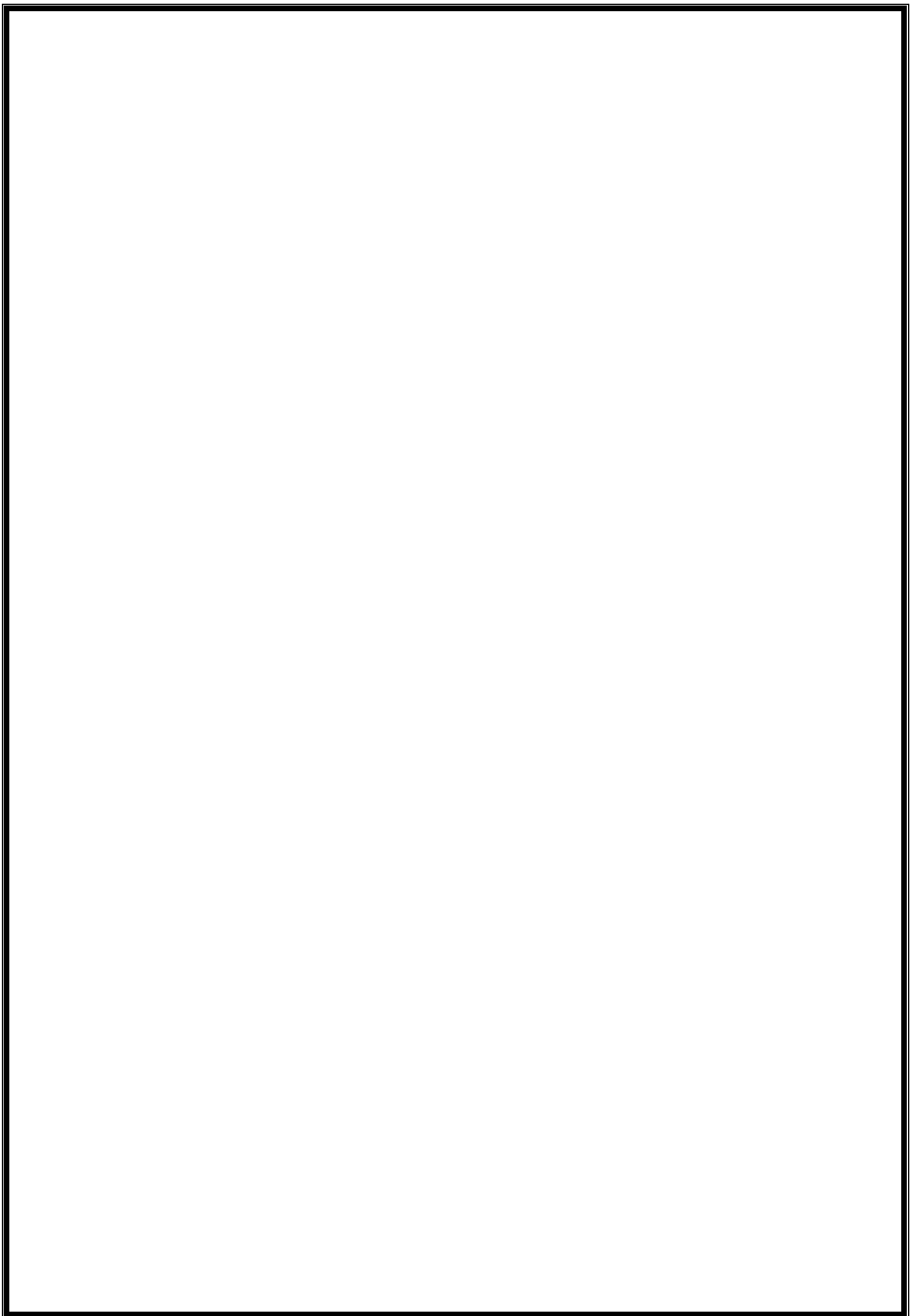
والصادرة بقرارات وزير النقل أرقامها

(68، 69، 70، 72، 73، 137) لعام 2009م.

- 3 - إعداد اللوائح المالية والإدارية المنظمة لأعمال الهيئة طبقاً للتشريعات النافذة وإصدار قرارات رئيس الهيئة باللوائح التي وافق عليها مجلس الإدارة كلانحة
- 4 - إعداد ورفع مشروع قرار مجلس الوزراء بشأن تعديل لائحة رسوم وعوائد خدمات وأنشطة النقل البري الصادرة بالقرار رقم (104) لسنة 2006م.
- 5 - إعداد ورفع مشروع قرار وزير النقل بشأن لائحة عوائد وأجور خدمات الموانئ البرية.
- 6 - إعداد وتنفيذ تصور مبدئي للبناء التنظيمي الأولي للهيئة والذي ينسجم مع مرحلة التأسيس.
- 7 - المشاركة بفاعلية في الحملة التوعوية لسلامة النقل والمرور على الطرق ضمن فعاليات أسبوع المرور العربي عام 2009م، وكان للهيئة مساهمة واضحة كما هو مبين في نشرة الإسكوا الصادرة في 2/مايو/2009م، العدد الثاني.

ثالثاً :- في مجال البنية التحتية والموارد البشرية:-

- 1 - إنشاء ثلاثة فروع رئيسية للهيئة ( فرع عدن، فرع الحديدة، فرع حضرموت) المنصوص عليها في قرار إنشاء الهيئة وتم تكليف أشخاص مؤهلين علمياً وعملياً للقيام بعمل مدراء عموم تلك الفروع كما تم التعاقد مع عدد من الموظفين وانتداب عدد آخر من جهات حكومية بما يكفل للفروع القيام بمهامها وممارسة نشاطها في مرحلة التأسيس والتي لن تغطي كافة المهام وبالتالي فقد حرصت الهيئة على أن يكون التعاقد والانتداب في أضيق الحدود وبالفعل فإن الفروع تعمل بأقل عدد من الموظفين.
  - 2 - تجهيز وتأثيث المركز الرئيسي للهيئة وانتداب عدد من الموظفين والتعاقد مع عدد آخر لتلبية الحد الأدنى من احتياجات العمل من القوى الوظيفية.
  - 3 - إنشاء إدارات الموانئ البرية الرئيسية الثلاثة (الطوال، الوديعة، شحن) وصدر القرار الجمهوري رقم (177) لسنة 2009م بتعيين مدراء عمومها.
  - 4 - ترشيح ومتابعة تعيين نواب أمنيين لمدراء عموم الموانئ البرية الرئيسية.
  - 5- توفير الحد الأدنى من الاحتياجات والتجهيزات والأثاث ومعدات المكاتب للموانئ البرية لتغطية العمل في مرحلته الأولية وتم انتداب عدد من الموظفين والتعاقد مع عدد آخر والذي يعتبر الحد الأدنى للاحتياجات من القوى الوظيفية نظراً لشحة الإمكانيات المادية للهيئة.
- رابعاً :- في مجال الأنظمة الإلكترونية:-
- 1 - الإعداد والتعاقد مع استشاري لتصميم نظام آلي لإصدار التراخيص وتجديدها.
  - 2 - الإعداد لتصميم نظام آلي للأرشفة والسكرتاريات والمتابعة.
  - 3 - الربط الشبكي في المركز الرئيسي لجميع الإدارات العامة.
  - 4 - شراء نظام آلي للحسابات والموارد البشرية.
  - 5 - تنفيذ موقع للهيئة على شبكة الانترنت.
- خامساً : في مجال تنظيم و تنمية الإيرادات:-
- 1 - متابعة وتحصيل جزء كبير من المديونية المستحقة للهيئة على الشركات الناقلة للفترة 2005-2008م.
  - 2 - متابعة وتحصيل جزء من المديونية المستحقة للهيئة على الشركات الناقلة لعامي 2003-2004م واستيفاء شيكات ضماناً لتحصيل الجزء المتبقي ، والدفع أمام المحكمة الابتدائية على الدعوى المقدمة من بعض تلك الشركات وتنفيذ قرارها ومتابعة القضية لديها .
  - 3- وضع آلية عمل جديدة لتنظيم وضبط إجراءات تحصيل رسوم نقل الركاب أولاً بأول وذلك بتحصيلها في الموانئ البرية عند دخول ومغادرة الحافلات بدلاً من تأجيلها ومراكمتها.
  - 4- عمل وتطبيق نظام اللاصق على زجاج الشاحنات والحافلات والسيارات المرخصة (إصدار بطائق تشغيل مع ملصق سنوي يميز بين كل نوع).



سادسا :- في مجال تقديم الخدمات :-

- 1- انجاز وتجديد التراخيص للشركات الناقلة والمنشآت الفردية ومكاتب وشركات نقل البضائع والنقل الفردي وفقا للوائح المنظمة لذلك .
- 2- عمل اجتماع شهري للهيئة مع الشركات الناقلة (نقل الركاب جماعي) خلال عام 2009م لمناقشة الإشكاليات والصعوبات والعمل برؤية مشتركة لما فيه تطوير هذا النشاط.
- 3- قامت الموانئ البرية بتقديم خدمات متميزة في كلا من الطوال والوديعة وشحن بهدف تنظيم العمل في الموانئ البرية الحدودية ومساعدة المسافرين القادمين والمغادرين وضمان تسهيل إجراءات نقل البضائع والركاب ومنع المظاهر السلبية والوسطاء والسماسة وغيرهم ممن يمارسون مهام غير قانونية وتسبب للوضع العام للموانئ البرية التي يجب أن تظهر بمظهر حضاري ولانق يعكس الواجهة الحضارية المشرفة لبلادنا، مع الاهتمام بتنفيذ لائحة تنظيم الموانئ البرية، وقد قامت الهيئة بتوفير بعض المستحقات لقيادات الجهات العاملة في الموانئ البرية كخطوة نحو توفير التغذية والحوافز لجميع العاملين بالموانئ البرية من مختلف الجهات وبما يؤمن لكل منهم الحقوق الضرورية ويحول دون حدوث أي ممارسات سلبية أو مظهر من مظاهر الفساد والرشوة التي تتم بحجة عدم وجود حقوق كافية لمواجهة الكلفة المعيشية المرتفعة في المنافذ الحدودية، مع ضرورة تزامن ذلك مع نظام رقابي صارم والهيئة تسعى لذلك من خلال تقديم تصور يتضمن آلية التنفيذ.

إن تلك الخطوات قد تزامنت مع ما واجهته الهيئة من صعوبات ومعوقات لم تنحصر في غياب الدعم الحكومي الذي تحصل عليه جميع الهيئات والمؤسسات الحكومية الناشئة وضعف الموارد المالية بسبب تشتت مهام النقل البري بين كثير من الجهات التي تمارس مهامها هي من صميم اختصاص ومسئولية الهيئة، فغياب عملية تنظيم النقل البري في الجمهورية بسبب عدم وجود هيئة حكومية معنية بذلك لسنوات طويلة قد جعل الكثير من المهام التي ينبغي ان يحتويها كيان إداري حكومي واحد موزعة بين أكثر من جهة لا تقوم بدورها إما لكونها غير معنية مهنيًا بتلك المهام وبالتالي لا وجود لها ضمن رؤية ورسالة وأهداف تلك الجهات أو لتداخل اختصاصاتها، الأمر الذي وضع الهيئة أمام صعوبة بالغة إذا ما حاولت انتزاع تلك الاختصاصات التي أصبحت حقا مكتسبا منذ عشرات السنين مما رسخ لدى الكثير انطبعا عن أن محاولة الهيئة القيام بدورها في هذا المجال أو ذاك يعتبر تدخلا في اختصاص هذه الجهة أو تلك مما يجعل الصعوبة أكثر أمام الهيئة التي لا تجد مناصا من التدخل على استحياء لتقديم مقترح أو رؤية من شأنها تطوير أو تنظيم أحد مكونات قطاع النقل البري، إن مقاومة التغيير التي واجهتها الهيئة خلال 2009م كانت شديدة وأعاق عمل الهيئة بل ووقفت أمام تنفيذ خططها بشكل كبير وهو ما جعل المخرجات أقل من الطموح، ومع ذلك فالهيئة تعمل على تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها بكل إصرار.

عصام أحمد شاكر  
رئيس الهيئة  
رئيس مجلس الإدارة

المقدمة:

لقد رأت الهيئة أن يتضمن هذا التقرير توثيقاً تاريخياً لنشأتها باعتباره أول تقرير يجب أن يعرف بالهيئة إلى جانب أنه سيتناول بشكل أكبر سرداً لأهم الأنشطة التي قامت بها الهيئة في عامها الأول والتي نشأت في 2008/12/28م بموجب القرار الجمهوري رقم (291) لسنة 2008م بإنشاء الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري، إن اهتمام وزارة النقل ممثلة بمعالي الأستاذ/ خالد إبراهيم الوزير وزير النقل بإنشاء ودعم وتطوير الهيئة تنفيذاً للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -حفظه الله- ولبرنامج الحكومة التي أناطت بمعاليه مهمة تطوير المنافذ البرية لتصبح موانئ برية قادرة على تقديم خدمات لوجستية لنقل الركاب والبضائع وتأهيلها لتكون أحد مكونات منظومة النقل متعدد الوسائط التي تعتبر أحد المرتكزات الرئيسة للبناء الاقتصادي وبما يدعم عملية التنمية المستدامة والشاملة، كما ورد في قرار مجلس الوزراء رقم (535) لسنة 2008م، ذلك الاهتمام الذي عززه اهتمام ودعم دولة الأستاذ الدكتور/ علي محمد مجور - رئيس مجلس الوزراء للهيئة هو المرتكز الذي قامت عليه الهيئة وتمكنت من الاستمرار في تنفيذ مهامها بكفاءة وفاعلية وتحقيق إنجازات نسبية بالرغم من أنها لا تحظى بأي دعم جاري من الموازنة العامة للدولة وذلك بحسب نص المادة (18) من قرار إنشائها، وهو القرار الذي بمقتضاه أوكل للهيئة مهام تنظيم أعمال النقل البري في الجمهورية اليمنية بعد أن كان قطاع النقل البري والجوي بوزارة النقل هو المسئول عن ذلك، وقد تضمن قرار إنشاء الهيئة مجموعة الأهداف

والاختصاصات والمهام المنوطه بها بالتفصيل حيث أصبحت المسئولة عن تنظيم أنشطة وخدمات النقل البري الداخلي والدولي والحضري وعن تنفيذ أحكام قانون النقل البري رقم (33) لسنة 2003م ولأحتته التنفيذية، مما جعلها الجهة الحكومية المعنية بقضايا عديدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تمس المواطن ورجل الأعمال والسائح والمغترب بشكل مباشر، كونها تتولى مهام أساسية وفرعية (( بشكل مباشر و/ أو بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة )) تتعلق بالآتي:

1. وضع وتنفيذ استراتيجيه وطنية شاملة للنقل البري.
2. منع الاحتكار وتشجيع المنافسة الاستثمارية في مجال النقل البري بخدماته وأنشطته المختلفة.
3. الإشراف على أعمال منشآت وشركات النقل البري الطرقي بنوعيه ( ركاب وبضائع) لضمان حصول المواطن ( المستهلك للخدمة ) على خدمات عالية الجودة بكفاءة وفاعلية.
4. التخفيف من الاختناقات المرورية وحوادث السير والإسهام ضمن منظومة العمل الحكومية الهادفة لتحسين مستوى سلامة النقل والمرور على الطرق في الجمهورية وبما يكفل الحد من الحوادث وتقليل أضرارها ومخاطرها وذلك من خلال العديد من الإجراءات مثل :-

- أ. تنظيم تشغيل المركبات التي تعمل بالأجر وممارستها لأنشطة النقل البري.
- ب. العمل على إخضاع المركبات للفحص الفني الدوري والسنوي .
- ج. المساهمة مع الجهات المعنية لرسم خطط التوعية المجتمعية للوقاية من حوادث السير.
- د. السعي لإنشاء محطات النقل في مداخل عواصم المحافظات الأكثر ازدحاما.
5. التنسيق مع السلطة المحلية في المحافظات بشأن إنشاء المواقف والساحات ومحطات الوقوف في إطار تنظيم النقل الحضري والداخلي .

5. تطوير المنافذ البرية الحدودية وتأهيلها لتصبح موانئ برية قادرة على القيام بوظيفتها ضمن منظومة النقل متعدد الوسائط وبما يحقق العائد الاقتصادي الداعم للتنمية المستدامة والشاملة من خلال العديد من الإجراءات مثل: -

- أ. الإسهام في الجذب السياحي من خلال الخدمات التي تقدمها وسائل النقل البري المختلفة و/ أو عن طريق تحسين خدمات الموانئ البرية الحدودية والعمل على تحفيز القطاع الخاص لإقامة مشاريع الخدمات اللوجستية اللازمة المتمثلة في خدمات الدعم المصاحبة لوصول ومغادرة المسافرين ومنها الاتصالات والاستراحات والمطاعم والمحلات التجارية والمرافق الصحية والأسواق الحرة وخدمات صيانة المركبات ... الخ .
- ب. الإسهام في تسهيل النقل والتجارة البينية البرية من خلال الحد من معوقات نقل البضائع براً وتذليلها وتحسين وتطوير الموانئ البرية الحدودية لتصبح قادرة على تقديم الخدمات اللوجستية اللازمة المتمثلة في خدمات الدعم المصاحبة لعمليات نقل البضائع (استيراد وتصدير) كخدمات المناولة والشحن والتفريغ والتخزين والتستيف والتبريد وعمليات التعبئة والتغليف وإعادة التوزيع.

ج. السعي لإنشاء الموانئ الجافة في المحافظات الرئيسية وبالمواصفات الدولية وبما يجعلها جزء من منظومة النقل متعدد الوسائط لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية منها سواء بتشجيع الصادرات والاستثمارات أو بتخفيف الكلفة وتحسين مستوى الجودة خدمتيه لنقل البضائع والركاب .

6. تطوير النقل البري وتحويله إلى قطاع اقتصادي بعائد استثماري مرتفع وجاذب لرأس المال وذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات مثل:-

أ. إعداد الدراسات حول الوسائل البديلة لنقل الركاب برا ذات الكلفة التشغيلية المنخفضة والعائد الاقتصادي المرتفع والتي تحقق ما يلي:-



- i. استخدام الغاز الطبيعي كوقود بديل لوسائل النقل العام والتي تعمل بالأجر كمرحلة أولى وبما يكفل الحد من الاستهلاك المحلي لمادتي البنزين والديزل، مما يحقق عائد اقتصادي حكومي واستثماري مرتفع سواء بالنسبة لتقليص الدعم لمادة الديزل أو من حيث ارتفاع عائدات تصدير البنزين بدلاً من استهلاكه محلياً<sup>1</sup>.
- ii. الاستغلال الأمثل لموارد الطاقة الطبيعية التي تتمتع بها الجمهورية والتي تتصف بميزة نسبية كالوفرة الإنتاجية الكبيرة للغاز .

ب. الاستفادة من اقتصاديات النقل التي تدعم استخدام وسائل النقل الجماعية كالمetro والترام والحافلات في نقل الركاب وأيضا القطارات التي تخدم الركاب والبضائع. والتي أيضا تحد من الاستهلاك المحلي لمادتي البنزين والديزل وبالتالي توفر مزايا اقتصادية جيدة للدولة لا تنحصر فقط في عائدات صادراتنا من تلك المادتين بل وأيضا الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية كالغاز (من خلال جعله الوقود البديل لوسائل النقل) عن طريق إجراء المسوحات والدراسات الميدانية لتحديد احتياجات السكان من وسائل النقل البري.

ج. المساهمة في توفير الحماية الطبيعية للحد من الأضرار التي تلوث البيئة الناتجة من حرق مادتي البنزين والديزل.

لقد حدّد قرار إنشاء الهيئة هيكلها التنظيمي وفروعها التي حصرها مبدئياً في ثلاثة فروع ( عدن، الحديدة، حضرموت ) وخوّل مجلس الإدارة الصلاحية في إنشاء فروع أخرى، وبالفعل بدأت الهيئة بممارسة نشاطها ووظائفها في منتصف شهر يناير من العام 2009م حيث صدر القرار الجمهوري رقم (5) لسنة 2009م بتاريخ 13/يناير/2009م بتعيين رئيساً للهيئة ونائباً لرئيس الهيئة.

وسيوضح هذا التقرير الخطوات التي تمت والمؤشرات الكمية والنوعية لنتائج الأعمال مع إشارة خاطفة للمعوقات التي واجهت الهيئة خلال السنة الأولى لإنشائها.

وفي إطار هذه المقدمة فإن التقرير سيتناول الأنشطة والنتائج على النحو المبين، غير أنه وقبل الولوج في ذلك فقد كان من الضرورة بمكان الإشارة إلى أن الهيئة قد لا تعتبر ما تحقق إنجازاً لأن الثقافة المؤسسية التي نشأت مع نشوءها وترسخت لدى قيادتها وموظفيها تؤمن بأن تحقيق الهدف هو نتيجة متوقعة لكل جهد غير أن الريادة في تحقيقه (تحقيق الهدف بكفاءة وفاعلية رغم الصعوبات والمعوقات الكبيرة) هو الإنجاز.

وس يتم تقسيم التقرير إلى الأقسام التالية :

أولاً: النتائج ومؤشرات الأداء :-

- ملخص

- خطة 2009م

ثانياً: الصعوبات .

ثالثاً: اهم عناصر لخطة التطويرية للهيئة لعام 2010م .

أولاً : النتائج ومؤشرات الأداء :-

أ- ملخص :

1) حققت الهيئة نمواً في إيراداتها ومتحصلاتها النقدية خلال عام 200م بنسبة (376,22%) مقارنةً بمتحصلات الإدارة العامة للنقل البري لعام 2008م (قبل إنشاء الهيئة) والبالغة (48,157,451) ريال فقط، حيث بلغت إيرادات الهيئة ومتحصلاتها النقدية خلال العام المالي 2009م مبلغ (181.178.244) ريال يمني حيث بلغت الإيرادات الفعلية والمتمثلة في إيرادات رسوم وعوائد خدمات النقل البري التي تقدمها الهيئة والإيرادات المتنوعة والتحويلية مبلغ (116.300.002) ريال يمني لا غير والذي يمثل ما نسبته (64,20%) من إجمالي متحصلات الهيئة خلال العام 2009م، أما بقية مبلغ المتحصلات النقدية فيتمثل فيما تم تحصيله خلال عام 2009م من إجمالي المديونية المستحقة على شركات النقل البري الدولي للفترة من 2003-2009م حيث قامت الهيئة باستيفاء مبلغ (64,878,243) ريال يمني أي ما نسبته (35,80%) من إجمالي المتحصلات لعام 2009م<sup>1</sup>.

2) بلغت الإيرادات الخاصة برسوم وعوائد نشاط نقل البضائع مبلغ (59,312,000) ريال يمني إي ما نسبته (52,82%) من إجمالي إيرادات رسوم وعوائد خدمات النقل البري ، أما الإيرادات الخاصة برسوم وعوائد

<sup>1</sup> جدول رقم (1)



- نقل الركاب فقد بلغت (52,983,400) ريال يمني أي ما نسبته (47.18%) من إجمالي إيرادات رسوم وعوائد خدمات النقل البري<sup>2</sup>.
- (3) حقق ميناء الطوال البري (73.18%) من إجمالي الإيرادات التي حققتها الهيئة خلال العام 2009م، في حين بلغت نسبة إيرادات ميناء الوديعه (10,43%) وميناء شحن نسبة (4,20%) والمركز الرئيسي (10,20%) أما فرعي عدن والحديدة فقد حققا الفرعين معاً ما نسبته (1,99%) من إجمالي إيرادات رسوم وعوائد خدمات النقل البري المحصلة خلال العام المالي 2009م<sup>3</sup>.
- (4) بالنسبة لنشاط التراخيص خلال عام 2009م مقارنة بعام 2008م فقد لوحظ الآتي:-

نمو في عدد حافلات النقل الجماعي الدولي والداخلي المرخصة في عام 2009م بنسبة (82,35%) مقارنة بالعام 2008م، و نمو في عدد السيارات المرخصة بنسبة (327,55%) ونمواً في عدد شاحنات نقل البضائع المرخصة في العام 2009م بنسبة (243%) مقارنة بعام 2008م<sup>4</sup>، ومن خلال تلك المعدلات نخلص للآتي:-

- يعتبر زيادة عدد حافلات نقل الركاب الدولي مؤشراً واضحاً على تحسن آلية العمل نقل الركاب عبر الموانئ البرية الحدودية حيث حرصت الهيئة بعدم السماح بمرور الحافلات مالم تكن مرخصة من الهيئة وهذا ما لم يكن يعمل به قبل إنشاء الهيئة.
  - أما زيادة عدد حافلات نقل الركاب الداخلي فيرجع إلى دخول شركات جديدة في هذا المجال فمثلاً دخول شركة راحة للنقل الداخلي وكذلك دخول شركة بن الحاج للنقل الداخلي إلى مجال النقل الداخلي للركاب.
- ب. نمو في عدد مكاتب نقل البضائع وزيادة في عدد الشاحنات المرخصة خلال عام 2009م التي وصلت نسبة النمو فيها إلى 243% مقارنة بما كان عليه الوضع في عام 2008م إلى عدد من الأسباب منها:

- i. قيام الهيئة بفتح فروع لها في محافظتي عدن والحديدة وهو ما أتاح للهيئة الإشراف على عملية النقل في الموانئ البحرية وإلزام مكاتب نقل البضائع العاملة في هذه الموانئ بالحصول على تراخيص مزاولة النشاط من الهيئة.
- ii. تخفيف الأعباء على مكاتب نقل البضائع حيث كان حصول أي مكتب على الترخيص يتطلب حضوره إلى العاصمة صنعاء مما يجعل كثير من مكاتب النقل تمتنع عن الترخيص ومع عدم وجود رقابة أو متابعة لهذه المكاتب فقد كانت معظمها تعمل بدون الحصول على الترخيص وقيام الهيئة بإنشاء فروع لها في محافظتي عدن والحديدة جعل من اليسير على هذه المكاتب الحصول على التراخيص اللازمة كما تم منع قيام أي مكتب بالعمل بدون الحصول على الترخيص.
- iii. ساهم إنشاء فروع الهيئة في مدن الموانئ البحرية إلى قيام ملاك السيارات الفرديين بالانضمام إلى المكاتب المرخصة والحصول على بطاقة التشغيل بعد أن كانوا يعملون بصورة فردية دون أن يعترضهم أي رقيب الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الشاحنات المرخصة خلال عام 2009م.

ومع أن هناك زيادة في عدد الشاحنات المرخصة في إطار مكاتب نقل البضائع إلا أن هذا يقابله انخفاض في عدد التصاريح الممنوحة للشاحنات الفردية كما أن هناك انخفاض في عدد مكاتب النقل بالعمولة وهذا يرجع إلى عدد من الأسباب منها:

- iv. أن جزء من الشاحنات التي كانت تحصل على تصاريح فردية بحجية قيامها بنقل البضائع التابعة لمالك الشاحنة نفسه انضمت إلى مكاتب النقل المرخصة وهذا يحقق لها جدوى أكبر في التشغيل حيث بإمكانها العمل بصورة منظمة وبنشاط أكبر ويحقق عوائد أفضل.
- v. أن بعض التجار الذين كانوا يحصلون على تصاريح فردية لشاحناتهم وجدوا بأن الأفضل هو استئجار شاحنات من مكاتب النقل المرخصة بدلاً من تشغيل سياراتهم وما يترتب على ذلك من تكاليف مثل نفقات للسانق وقطع غيار وإطارات وغيرها.

<sup>2</sup> جدول رقم (2).

<sup>3</sup> جدول رقم (3).

<sup>4</sup> جدول رقم (6).

vi. أما فيما يتعلق بمكاتب النقل بالعمولة فهي محدودة جداً وتعمل فقط في بعض المدن التي لا تتوفر فيها شاحنات منتظمة حيث يقوم صاحب المكتب بتجميع حمولات مجموعة من الأفراد والبحث عن شاحنة لنقلها مقابل عمولة يتقاضاها. لذلك فإن هذا النشاط ليس له تأثير يذكر ومن الممكن أن يتوقف في أي لحظة.

ج. زيادة في عدد شركات النقل الداخلي المرخصة في عام 2009م بواقع شركة واحدة أي بنسبة (20%) عما كان عليه في العام 2008م ، في حين تقلص عدد شركات النقل الدولي المرخصة لدى الهيئة خلال العام المالي 2009م بعدد 6 شركات وبنسبة انخفاض تبلغ (23%) عما كانت عليه في عام 2008م<sup>5</sup>، وذلك لأسباب تتعلق بالوكلاء والتزاماتهم حيال الشركات الناقلة الأجنبية. علماً بأن بعض الوكلاء قد سدوا مديونيتهم السابقة والبعض لم يسدد وبالتالي فقد قامت الهيئة برفع الموضوع للوزارة لإحالتهم إلى السلطة القضائية لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة والكفيلة بحماية حقوق الهيئة.

د. أما فيما يتعلق بالتراخيص الخاصة بمكاتب تأجير السيارات فقد زادت عدد الشركات المرخصة لدى الهيئة خلال العام المالي 2009م بنسبة (100%).

هـ. لم يطرأ أي تغيير في الأنواع الأخرى من التصاريح التي تصدرها الهيئة خلال العام 2009م فيما يتعلق بشركات ومؤسسات نقل البضائع.

و. تم إصدار (76) ترخيص فردي لشاحنات من المنافذ البرية الحدودية لمرة واحدة فقط وذلك لتغطية الطلب على نقل الصادرات المحلية أثناء الموسم، وهو الترخيص للشاحنات القادمة من الدول المجاورة لنقل المنتجات اليمنية نظراً لعزوف الشاحنات اليمنية عن دخول هذا النشاط بالإضافة إلى عدم وجود شركات نقل دولي متخصصة بالنقل بين اليمن والدول المجاورة، كما أن معظم سائقي الشاحنات اليمنية غير مستوفيين لإجراءات المرور إلى الدول المجاورة مثل (دفتر المرور الدولي- تأشيرة الدخول إلى الدول المقصودة مما يعيق مرورهم إلى هذه الدول).

ز. بالنسبة لحجم نشاط نقل الركاب والبضائع خلال عام 2009م فقد بلغت نسبة النشاط في عدد المركبات القادمة عبر ميناء الطوال البري (72,57%) من إجمالي عدد المركبات (نقل بضائع وركاب) الواسلة عبر الموانئ البرية الثلاثة، ونسبة (86,33%) للمركبات المغادرة<sup>6</sup>.  
وفيما يلي نستعرض مفردات تلك المؤشرات وبياناتها وجدولها:-  
أ- الإيرادات:

#### جدول رقم (1)

الإيرادات المحصلة خلال العام 2009م ومقارنتها بالعام 2008م  
(المبالغ بالعملة المحلية)

البيان	بالمقارنة		نسبة التغيير
	عام 2009م	عام 2008م	
الإيرادات الفعلية	١١٦,٣٠٠,٠٠٢	٤٨,١٥٧,٤٥١	٪١٤١,٥٠

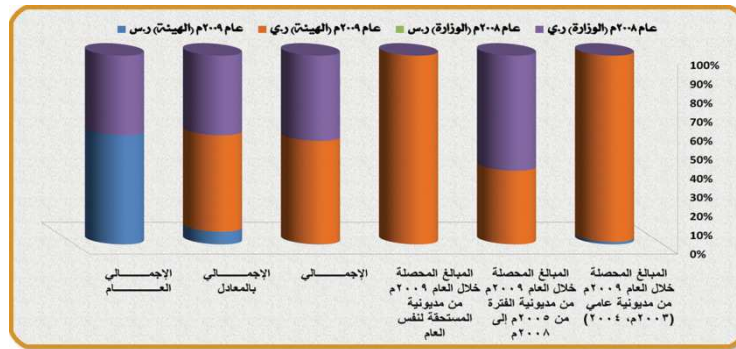
المديونية المحصلة خلال العام 2009م ومقارنتها بالعام 2008م

البيان	عام 2009م (الهيئة)		عام 2008م (الوزارة)	
	رسم	رسم	رسم	رسم
المبالغ المحصلة خلال العام 2009م من مديونية عامي (2003م، 2004)	١٤١,٣٦٥	١٠,٣٣١,١١٨	-	-
المبالغ المحصلة خلال العام 2009م من مديونية الفترة من 2005م إلى 2008م	-	٣٠,٣٠١,٨٠٠	٤٧,٣٩٩,١٧٥	-
المبالغ المحصلة خلال العام 2009م من مديونية المستحقة لنفس العام	-	١٦,٧١٩,٧٠٠	-	-
<b>الإجمالي</b>	<b>١٤١,٣٦٥</b>	<b>٥٧,٣٥٢,٦١٨</b>	<b>٤٧,٣٩٩,١٧٥-</b>	<b>-</b>
<b>الإجمالي بالمعادل</b>	<b>٧,٥٣٥,٦٣٥</b>	<b>٥٧,٣٥٢,٦١٨</b>	<b>٤٧,٣٩٩,١٧٥</b>	<b>-</b>
<b>الإجمالي العام</b>	<b>٦٤,٨٧٨,٢٤٣</b>	<b>-</b>	<b>٤٧,٣٩٩,١٧٥</b>	<b>-</b>

<sup>5</sup> جدول رقم (5).

<sup>6</sup> جدول رقم (9).

رسم توضيحي رقم (1) يبين  
المدىونية المحصلة خلال العام 2009 ومقارنتها بالعام 2008



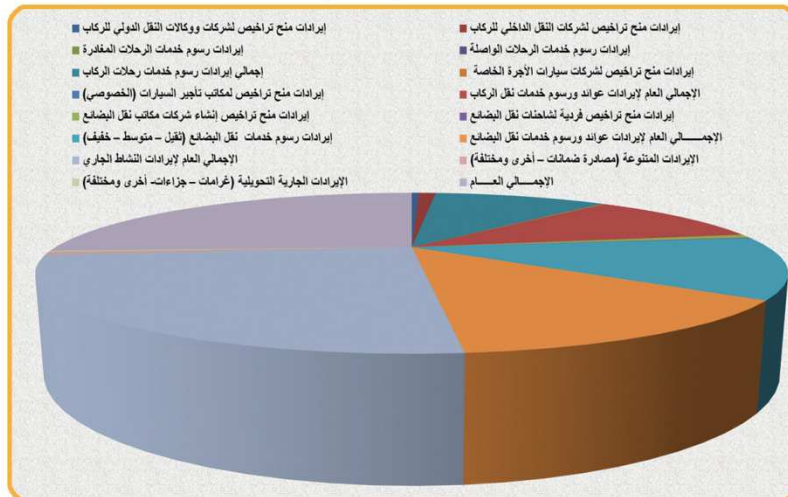
جدول رقم (2)

الإيرادات المحصلة خلال العام 2009م موزعة على مستوى النوع (المبالغ بالعملة المحلية)

النوع	جزئي	كلي	النسبة المئوية إلى الإجمالي العام
<b>أولاً، إيرادات النشاط الجاري</b>			
1) عوائد ورسوم خدمات نقل الركاب:			
إيرادات منح تراخيص لشركات ووكالات النقل الدولي للركاب		١,٩١٩,٠٠٠	1.75%
إيرادات منح تراخيص لشركات النقل الداخلي للركاب		٤,٥٤٤,٠٠٠	3.91%
إيرادات رسوم خدمات رحلات الركاب:			
أ- إيرادات رسوم خدمات الرحلات المغادرة	٢٠,٣٨٨,٠٥٠	-	17.53%
ب- إيرادات رسوم خدمات الرحلات الواسلة	٢٥,٢٤٧,٣٥٠	-	21.71%
إجمالي إيرادات رسوم خدمات رحلات الركاب	٤٥,٦٣٥,٤٠٠		39.24%
إيرادات منح تراخيص لشركات سيارات الأجرة الخاصة	٧٨٩,٥٠٠		0.68%
إيرادات منح تراخيص لمكاتب تأجير السيارات (الخصوصي)	٩٥,٥٠٠		0.08%
<b>الإجمالي العام لإيرادات عوائد ورسوم خدمات نقل الركاب</b>	<b>٥٢,٩٨٣,٤٠٠</b>		<b>45.06%</b>
2) عوائد ورسوم خدمات نقل البضائع:			
إيرادات منح تراخيص إنشاء شركات مكاتب نقل البضائع	٣,١٤٥,٠٠٠		2.70%
إيرادات منح تراخيص فردية لشاحنات نقل البضائع	٧٤٤,٥٠٠		0.6٤%
إيرادات رسوم خدمات نقل البضائع (ثقل - متوسط - خفيف)	٥٥,٤٢٢,٥٠٠		47.65%
<b>الإجمالي العام لإيرادات عوائد ورسوم خدمات نقل البضائع</b>	<b>٥٩,٣١٢,٠٠٠</b>		<b>51.00%</b>
<b>الإجمالي العام لإيرادات النشاط الجاري</b>			
		١١٢,٢٩٥,٤٠٠	96.06%
ثانياً، الإيرادات المتنوعة (مصادرة ضمانات - أخرى ومختلفة)			
	٢,٨٢٦,٣٣٥		2.43%
ثالثاً، الإيرادات الجارية التحويلية (غرامات - جزاءات أخرى ومختلفة)			
	١,١٧٨,٢٦٧		1.01%
<b>الإجمالي العام</b>	<b>١١٦,٣٠٠,٠٠٢</b>		<b>100%</b>

رسم توضيحي رقم (2) يبين

الإيرادات المحصلة خلال العام 2009م موزعة على مستوى النوع



جدول رقم (3)  
الإيرادات المحصلة خلال العام 2009م  
موزعه على مستوى المركز الرئيسي والموانئ البرية والفروع  
( المبالغ بالعملة المحلية )

ملاحظات	النسبة للإجمالي	الإجمالي خلال العام	النصف الثاني	النصف الأول	الجهة
	٪10.20	11,858,602	3,725,602	8,133,000	المركز الرئيسي
بالنشاط خلال النصف الثاني 2009م	٪73.18	85,119,550	70,084,800	15,034,750	ميناء الطوال البري
بالنشاط خلال النصف الثاني 2009م	٪10.43	12,129,450	8,422,500	3,706,950	ميناء الوديعه البري
بالنشاط خلال النصف الثاني 2009م	٪4.20	4,886,900	4,886,900	-	ميناء شحن البري
2009/12/28	٪0.82	948,000	948,000	-	فرع عدن
2009/12/28	٪1.17	1,357,500	1,357,500	-	فرع الحديده
2009/12/28	-	-	-	-	فرع حضرموت
	٪100	112,300,002	89,426,302	22,873,700	الإجمالي العام

رسم توضيحي رقم (3) يبين  
الإيرادات المحصلة خلال العام 2009م  
موزعه على مستوى المركز الرئيسي والموانئ البرية والفروع  
( المبالغ بالعملة المحلية )

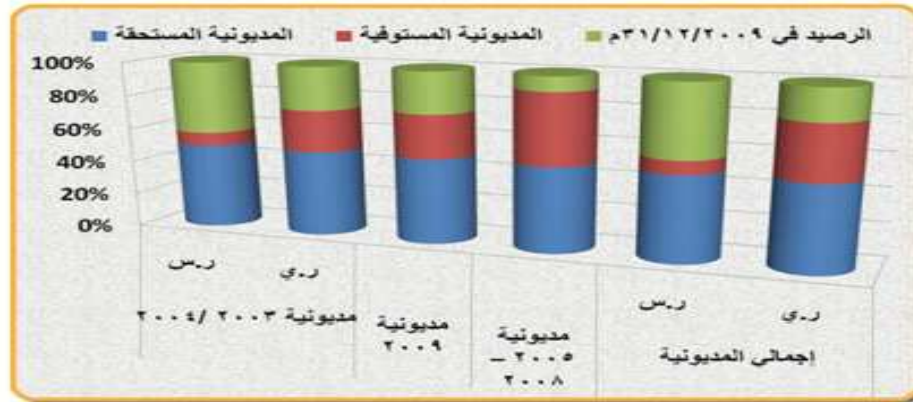


ب- المديونية: من عام 2003-2009م

المديونية	مديونية ٢٠٠٤/٢٠٠٣		مديونية ٢٠٠٨-٢٠٠٥	مديونية ٢٠٠٩	الإجمالي	
	رس	ري			رس	ري
المديونية المستحقة	٨٨١.٢٣٤	٢١.٠٣٣.٦١٦	٣٦.٤٢٥.٣٥١	٣٢.٣٨١.٩٥٠	٨٨١.٢٣٤	٨٩.٨٣٠.٩١٧
المديونية المستوفية	١٤١.٢٦٥	١٠.٣٣١.١١٨	٣٠.٣٠١.٨٠٠	١٦.٧١٩.٧٠٠	١٤١.٢٦٥	٥٧.٣٥٢.٦١٨
الرصيد في م ٢٠٠٩/١٢/٣١	٧٣٩.٩٦٩	١٠.٦٩٢.٤٩٨	٦.١٢٣.٥٥١	١٥.٦٦٢.٢٥٠	٧٣٩.٩٦٩	٣٢.٤٧٨.٢٩٩

تم خلال العام 2009م استيفاء مبلغ (16.719.700) ريال يماني من إجمالي ما تم قيده كمديونية على شركات النقل البري الدولي من إيرادات عوائد نقل الركاب الدولي الخاصة بنفس العام والبالغة (32.381.950) ريال يماني، والمبلغ المتبقي يعتبر رصيد مديونية مرحلة للعام 2010م.

رسم توضيحي يبين المديونية من عام 2003-2009م

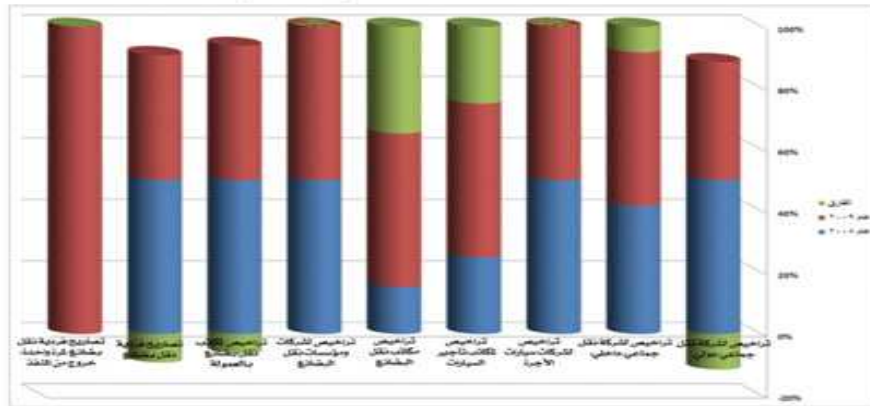


خدمات الهيئة:  
أ- التراخيص:

جدول رقم (4)  
عدد التراخيص الصادرة خلال  
العام 2009 ومقارنتها بالعام 2008م

النوع	٢٠٠٨	٢٠٠٩	الفارق	نسبة الفارق
تراخيص لشركة نقل جماعي (دولي)	٢٦	٢٠	-٦	- ٢٣%
تراخيص لشركة نقل جماعي (داخلي)	٥	٦	١	٢٠%
تراخيص لشركات سيارات الأجرة	٥	٥	٠	٠
تراخيص لمكاتب تأجير السيارات	١	٢	١	١٠٠%
تراخيص مكاتب نقل البضائع	١٤	٤٦	٣٢	٢٢٨,٥٧%
تراخيص لشركات ومؤسسات نقل البضائع	٢	٢	٠	٠
تراخيص لمكاتب نقل بضائع بالعمولة	٨	٧	-١	- ١٢,٥%
تصاريح فردية نقل بضائع	٢٢٧	١٨٥	-٤٢	- ١٨,٥%
تصاريح فردية نقل بضائع (لمرة واحدة) خروج من المنفذ	٠	٧٦	٧٦	-

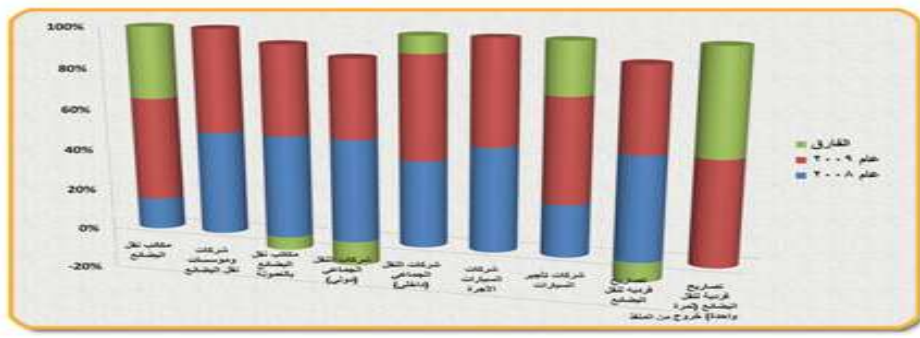
رسم توضيحي رقم (4) يبين  
عدد التراخيص الصادرة خلال العام 2009  
ومقارنتها بالعام 2008م



جدول رقم (5)  
عدد شركات النقل البري الداخلي والدولي ومنشآت نقل البضائع والتصاريح الفردية  
المرخصة خلال العام 2009م مقارنة بالعام 2008م

النوع	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	الفارق	نسبة الفارق
مكاتب نقل البضائع	١٤	٤٦	٣٢	٢٢٨,٥٧%
شركات ومؤسسات نقل البضائع	٢	٢	٠	٠
مكاتب نقل البضائع بالعمولة	٨	٧	-١	- ١٢,٥%
شركات النقل الجماعي (دولي)	٢٦	٢٠	-٦	- ٢٣%
شركات النقل الجماعي (داخلي)	٥	٦	١	٢٠%
شركات السيارات الأجرة	٥	٥	٠	٠
شركات تأجير السيارات	١	٢	١	١٠٠%
تصاريح فردية لنقل البضائع	٢٢٧	١٨٥	-٤٢	- ١٨,٥%
تصاريح فردية لنقل البضائع (لمرة واحدة) خروج من المنفذ	-	٧٦	٧٦	-

رسم توضيحي رقم (5) يبين  
عدد شركات النقل البري الداخلي والدولي ومنشآت نقل البضائع والتصاريح الفردية  
المرخصة خلال العام 2009م مقارنة بالعام 2008م



جدول رقم (6)

( عدد مركبات النقل المرخصة (ركاب وبضائع)  
خلال عام 2009م مقارنة بعام 2008م

النوع	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	الفارق	نسبة الفارق
حافلات نقل جماعي (دولي)	٢٨٢	٥٢٥	٢٤٣	٪٨٦,١٧
حافلات نقل جماعي (داخلي)	٥٨	٩٥	٣٧	٪٦٣,٨٠
سيارات شركات الأجرة	١٧٥	٧٩٨	٦٢٣	٪٣٥٦
سيارات مكاتب تأجير السيارات	٢١	٤٠	١٩	٪٩٠,٤٧
الشاحنات المنتسبة لمكاتب نقل البضائع	٧١٥	٣,٠٢٧	٢,٣١٢	٪٣٢٦
شاحنات التصاريح الفردية	٢٢٧	١٨٥	-٤٢	٪١٨,٥٠-
<b>الإجمالي العام</b>	<b>١,٤٧٨</b>	<b>٤,٦٧٠</b>	<b>٣,١٩٢</b>	<b>٪٢١٥,٩٦</b>

رسم توضيحي رقم (6) يبين  
( عدد مركبات النقل المرخصة (ركاب وبضائع)  
خلال عام 2009م مقارنة بعام 2008م



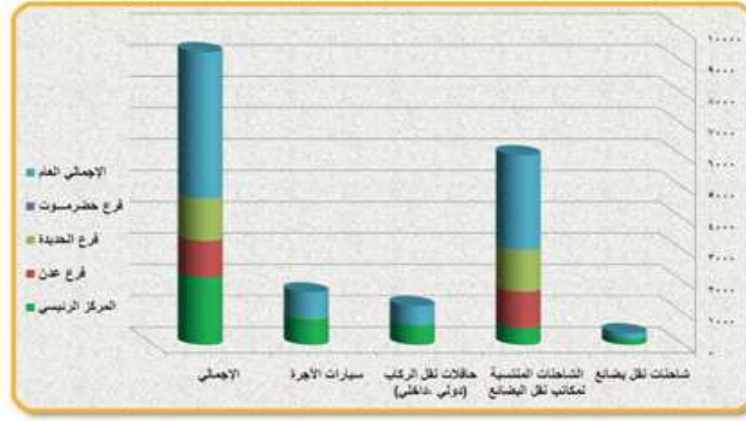
جدول رقم (7)

( عدد وسائل النقل المرخصة (ركاب وبضائع)  
على مستوى المركز الرئيسي والفروع  
خلال العام 2009م

الجهة	شاحنات نقل البضائع	الشاحنات المنتسبة لمكاتب نقل البضائع	حافلات نقل الركاب (دولي - داخلي)	سيارات الأجرة	الإجمالي	النسبة للإجمالي العام
المركز الرئيسي	١٨٥	٥٣٢	٦٢٠	٨١٨	٢,١٥٥	٪٤٦,١٥
فرع عدن	-	١,١٦٠	-	-	١,١٦٠	٪٢٤,٨٣
فرع الحديدية	-	١,٣٣٥	-	٢٠	١,٣٥٥	٪٢٩,٠٢
فرع حضرموت	-	-	-	-	-	-
<b>الإجمالي العام</b>	<b>١٨٥</b>	<b>٣,٠٢٧</b>	<b>٦٢٠</b>	<b>٨١٨</b>	<b>٤,٦٧٠</b>	<b>٪١٠٠</b>



رسم توضيحي رقم (7) يبين  
عدد وسائل النقل المرخصة (ركاب وبضائع)  
على مستوى المركز الرئيسي والفروع  
خلال العام 2009م

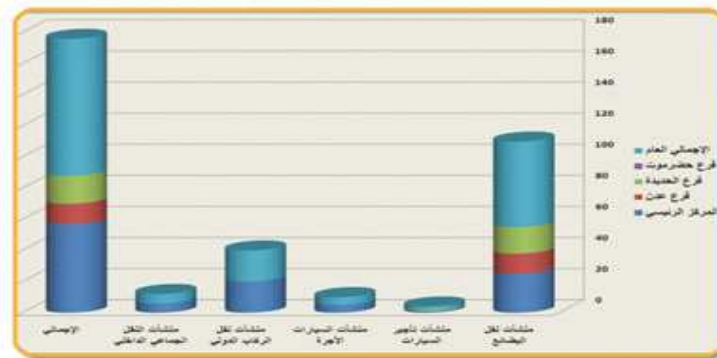


جدول رقم (8)

عدد شركات النقل البري الداخلي والدولي ومنشآت نقل البضائع  
المرخصة على مستوى المركز الرئيسي والفروع  
خلال العام 2009م

الجهة	منشآت نقل البضائع	منشآت نقل السيارات	منشآت نقل السيارات الأجرة	منشآت نقل الركاب دولي	منشآت نقل الركاب داخلي	الإجمالي
المركز الرئيسي	25	1	5	20	6	57
فرع عدن	13	-	-	-	-	13
فرع الحديدة	17	1	-	-	-	18
فرع حضرموت	-	-	-	-	-	-
الإجمالي العام	55	2	5	20	6	88

رسم توضيحي رقم (8) يبين  
عدد شركات النقل البري الداخلي والدولي ومنشآت نقل  
البضائع المرخصة على مستوى المركز الرئيسي والفروع  
خلال العام 2009م



جدول رقم (9)

عدد وسائل النقل الواصلة والمغادرة من وإلى الجمهورية اليمنية  
خلال عام 2009م عبر الموانئ البرية الرئيسية

الميناء البري	المركبات الواصلة			المركبات المغادرة		
	بضائع	ركاب	النسبة للاجمالي العام	بضائع	ركاب	النسبة للاجمالي العام
الطوال	١٤,١٣٣	١,٩٥٨	% ٧٢,٥٧	٦,٦٥٥	١,٩٠٧	% ٨٦,٣٣
الوديعة	٣,٤١٥	٧٧٤	% ١٨,٨٩	٣٠٠	٧٤٥	% ١٠,٥٣
شحن	١,٨٢٩	٦٧	% ٨,٥٤	٢٤٥	٦٥	% ٣,١
الإجمالي العام	١٩,٣٧٧	٢,٧٩٩	% ١٠٠	٧,٢٠٠	٢,٧١٧	% ١٠٠

رسم توضيحي رقم (9) يبين  
عدد وسائل النقل الواصلة والمغادرة من وإلى الجمهورية اليمنية  
خلال عام 2009م عبر الموانئ البرية الرئيسية



جدول رقم (10)

عدد المسافرين القادمون والمغادرون من وإلى الجمهورية اليمنية  
خلال عام 2009م عبر الموانئ البرية الرئيسية

الميناء البري	القادمون	المغادرون	الإجمالي	النسبة للإجمالي العام
الطوال	١٥٢,٢٣٠	١٧٨,١٦٩	٣٣٠,٣٩٩	% ٨٨,٧٧
الوديعة	١٤,٥٦٩	٢٣,٢١٢	٣٦,٧٨١	% ٩,٨٨
شحن	٢,٥١٦	٢,٤٩٥	٥,٠١١	% ١,٣٥
الإجمالي العام	١٦٨,٣١٥	٢٠٣,٨٧٦	٣٧٢,١٩١	% ١٠٠

رسم توضيحي رقم (10) يبين  
عدد المسافرين القادمون والمغادرون من وإلى الجمهورية اليمنية  
خلال عام 2009م عبر الموانئ البرية الرئيسية



خطة الهيئة لعام 2009م  
جدول رقم (1) تقييم مستوى تنفيذ خطة الهيئة لعام 2009م

نسبة الإنجاز	النتائج المحققة / ما تم تنفيذه	الخطوات التنفيذية	المهام
73%	<ol style="list-style-type: none"> <li>صدرت اللائحة بالقرار الجمهوري رقم 177 لسنة 2009م.</li> <li>أجرت الهيئة مسوحات ميدانية لتتبع أوضاع الموانئ البرية والجهات العاملة فيها.</li> <li>تم تعيين مدراء العموم بالقرار الجمهوري رقم (171) لسنة 2009م، وافق والتغذية والتي - الخ.</li> <li>يجري متابعة تنفيذ مشروع ميناء الوديعه البري.</li> <li>يجري متابعة تمويل إنشاء مشروع ميناء الطوال البري.</li> <li>تمت مراجعة الدراسة واعتبارها من مرجحات لتنفيذ إنشاء وتشغيل الموانئ البرية والجافة.</li> <li>تزيد أمانة العاصمة بمعلومات حول ماهية ووظائف الموانئ الجافة ودورها الحضري.</li> <li>حث طغلا من محافظتي عدن وحضرموت سعيا لإنشاء الموانئ الجافة.</li> <li>إعداد دراسة متخصصة حول أهمية الموانئ الجافة ومطوّراتها وأهدافها ووظائفها.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>إعداد مشروع لائحة لتنظيم الموانئ البرية ومناقشته مع الجهات المختصة وإعادة صياغتها.</li> <li>متابعة استكمال إجراءات إصدار اللائحة.</li> <li>اختيار مرشحين كمدراء عموم للموانئ البرية الرئيسية.</li> <li>إقامة مشاريع البنى التحتية في الموانئ البرية الحدودية لتؤدي وظائفها.</li> <li>توفير المستلزمات والتجهيزات التشغيلية بما فيها الموارد البشرية اللازمة.</li> <li>تهيئة المناخ الاستثماري لإقامة مشاريع الخدمات اللوجستية المختلفة الداعمة لنقل البضائع والركاب في الموانئ البرية.</li> <li>مراجعة الدراسة المتقدمة من الخبراء الأردنيين بشأن الموانئ البرية والموانئ الجافة.</li> <li>إعداد شروط مرجعية مبدئية لمطوّرات الميناء الجاف والتنسيق مع الجهات المعنية بشأنها.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>إنشاء الموانئ البرية الحدودية الرئيسية والتسعي لإنشاء الموانئ الجافة</li> </ol>
76%	<ol style="list-style-type: none"> <li>أجول مشروع تعديل اللائحة لوزارة المالية ومزالت المشاعه جاريه.</li> <li>وافق مجلس الإدارة على مشروع لائحة عوائد وأجور الموانئ البرية وتم وضعها لمالي الأستاذ الوزير.</li> <li>تم تحصيل جزء كبير من التدفّيقية.</li> <li>تم وضع وتلفيق آلية جديدة لتحميل رسوم الركاب في الموانئ البرية الحدودية يشغل مباشر ويومي (عند وصول الرحلة القادمة أو المغادرة) ويبلغ الحدة في اللائحة النافذة وتم بدء التطبيق في أول يوم من شهر أكتوبر 2009م.</li> <li>تم تحصيل رسوم نقل البضائع عبر مينائي الطوال وسخن بمجرد تعيين مدير عام الميناء في ظل منهما واستلامه مهام عمله وتوزيع الموظفين للقيام بالتحصيل للتدئين بسبب عدم تحفيها من ذلك.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>إعداد مشروع تعديل لائحة رسوم وعوائد النقل البري.</li> <li>إعداد مشروع قرار وزاري بلائحة عوائد وأجور الموانئ البرية.</li> <li>متابعة وتحصيل المديونية للأعوام السابقة والتي طغلت مستحقه للوزارة والت للهيئة.</li> <li>وضع وتنفيذ آلية مناسبة لتحصيل رسوم نقل الركاب بما يفظل تحصيل الإيرادات أولا بأول.</li> <li>تحصيل رسوم نقل البضائع الواردة والمغادرة عبر ميناء الطوال ومنفذ سخن المفروضة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 20 لسنة 2007م والصادر بتاريخ 21 مارس 2007م ولم تتمكن الوزارة من تحصيله في للتدئين بسبب عدم تحفيها من ذلك.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>تعمية موارد الهيئة وتنظيم إجراءات التحصيل</li> </ol>
75%	<ol style="list-style-type: none"> <li>صدرت القرارات الوزارية باللوائح المعدلة.</li> <li>تم عقد أكثر من اجتماع شهري مع الناقلين لمناقشة الإشكاليات القائمة غير أن أصحاب القرار في تلك المنشآت لم يشاركون في الاجتماعات باستثناء شخص أو اثنين شاركوا في اجتماعين فقط وبإثالي لم يسهم القطاع الخاص في وضع رؤية واضحة لتطوير نشاط النقل البري حتى الآن.</li> <li>تم البحث عن أكثر من مصدر لتمويل نظام آلي للتراخيص وقد حصلت الهيئة على وعد من البنك الدولي لم ينفذ حتى الآن.</li> <li>بجهود ذاتية مازال العمل مستمر ويشارف على نهايته فيما يخص نظام LTAA كنظام آلي لإصدار التراخيص وتجديدها وإلغائها يتسق مع احكام القانون واللوائح المنظمة لذلك ويساعد في تبسيط الإجراءات وتحقيق الرقابة ويوفر إمكانيات واسعة للربط مع الترموع والمستفيدين.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>إعداد مشاريع تعديل اللوائح المنظمة للتراخيص لوسائل النقل والمنشآت والأفراد بمزاولة أنشطة وخدمات النقل البري طبقاً لقانون بحيث يتم تغيير الجهة المعنية بالتنفيذ من الوزارة إلى الهيئة التي أصبحت المختصة بتنظيم النقل البري وإصدار وتجديد وإلغاء التراخيص طبقاً لقرار إنشائها.</li> <li>إشراك القطاع الخاص في تشغيل الوضع الراهن والوصول إلى رؤية مشتركة بهدف تطوير نشاط النقل البري ومعالجة الإشكاليات والصعوبات القائمة.</li> <li>اتمة إجراءات إصدار وتجديد وإلغاء التراخيص.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>تنظيم أعمال التراخيص وتسهيل وتسبب إجراءاتها</li> </ol>
75%	<ol style="list-style-type: none"> <li>تم التفتيد ومزالت الهيئة تعمل على توفير متطلبات تشغيل دور الفسروع لتقوم بواجبها على النحو المطلوب.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>إنشاء فرع عدن</li> <li>إنشاء فرع الحدية</li> <li>إنشاء فرع حضرموت</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>إنشاء فروع الهيئة بالمحافظات</li> </ol>
79%	<ol style="list-style-type: none"> <li>تم تصميم وتنفيذ نظام للبراسلات والأرشفة والتخاطب الإلكتروني عبر موقع الهيئة بما يمكن من متابعة الأعمال من أي مكان وليس فقط من المركز الرئيسي للهيئة.</li> <li>تم شراء وتطبيق النظام الحاسبي الإلكتروني في المركز الرئيسي للهيئة.</li> <li>تم عمل موقع للهيئة على شبكة الانترنت وتطبيق مدير نظم المعلومات بتحديثه وتطويره باستمرار.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>عمل نظام المكثروني للبراسلات والأرشفة.</li> <li>إدخال النظام الحاسبي الإلكتروني.</li> <li>العمل على تطبيق نظام البسمة.</li> <li>عمل موقع للهيئة على شبكة الانترنت.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>إدخال وتطبيق النظم الإلكترونية.</li> </ol>



وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من أن الهيئة قد قامت بإعداد تقييم لمستوى الأداء وتنفيذ الخطة السنوية لعام 2009م وفقا للنماذج المحددة من قبل وزارة التخطيط وبحسب توجيهات معالي الأستاذ وزير النقل ، إلا أنها حرصت على الوقوف في هذا الجزء على عناصر الخطة وما تم تنفيذه منها خلال عام 2009م علما بأن الخطة كانت عبارة عن رؤية ميدنية لما يجب عمله في أول سنة من سنوات التأسيس حيث تم وضعها في الأسبوع الأخير لشهر يناير 2009م في ظل غياب البعد الإستراتيجي للتخطيط نتيجة لما سنذكره لاحقا من معوقات.

ثانيا : الصعوبات :-

- 1) عدم وجود أي دعم جاري للهيئة من الموازنة العامة للدولة وبالتالي الافتقار لمقومات التطوير والتحديث ومنها المنشآت والمباني والموارد البشرية الكفؤه حيث يعمل بالهيئة منتدبين ومتعاقدين لا يغطوا احتياجات متطلبات تأسيس وتطوير هيئة بمثل حجم ومهام الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري وبما يلبي طموحاتها ويحقق الأهداف المتوخاه من إنشائها.
- 2) عدم اعتماد أي مخصصات مالية للهيئة لإقامة مشاريع البنى التحتية للموانئ البرية .
- 3) شحة الموارد المالية الحالية للهيئة وعدم إصدار لائحتي رسوم وعوائد النقل وأجور وعوائد خدمات الموانئ البرية.
- 4) قيام عدة جهات بمزاولة أعمال من صميم اختصاصات الهيئة وذلك منذ سنوات طويلة وفي مقدمتها الإدارة العامة للمرور وأيضا نقابة النقل بالنسبة لتنظيم المواقف والفرز ونقل الركاب.. الخ وأيضا أجهزة السلطة المحلية التي منحها قانون السلطة المحلية الحق في تحصيل عدد كبير من الموارد المالية المتعلقة بأنشطة وخدمات النقل ، مما يسبب عدم تعاون تلك الجهات وفي الوقت ذاته عدم إمكانية انتزاع اختصاصات الهيئة نتيجة عدم وجود الموارد والإمكانات المالية والبشرية اللازمة .

ثالثاً : أهم عناصر الخطة التطويرية للهيئة لعام 2010م :

الأهداف التشغيلية العامة	المهام والأنشطة المقترحة للتنفيذ	الأهداف التشغيلية العامة	المهام والأنشطة المقترحة للتنفيذ
1) إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للخليف من الفتر 2011 - 2015م.	0 اجراء تدريبيه في وزارة التخطيط لجنة الفرعية بالهيئة المكلفين بإعداد الخطة. 0 إعداد الخطة ومناقشتها مع الجهات المختصة.	0 الربط الشبكتي بين المركز الرئيسي والفروع لتنظيم عملية إصدار التراخيص. 0 الربط الشبكتي بين المركز الرئيسي والموانئ البرية الخاصة بالتنظيم الحاسوبي والإحصائي الموحد.	0 الربط الشبكتي بين المركز الرئيسي والموانئ البرية والفروع
2) استكمال التشريعات المنظمة لأنشطة وخدمات النقل البري.	0 إصدار لائحة نقل النفط الخام ومشتقاته والغاز. 0 إصدار لائحة رسوم وحوادث أنشطة وخدمات النقل البري. 0 إصدار لائحة اجور خدمات الموانئ البرية. 0 تعديل قانون النقل البري.	0 إكمال الحسابات الختامية والدورة للعام القادم بعد مطابقتها. 0 إعداد وتجهيز المكشفوف والمرفات والإبناحات الخاصة بتجهيز الحساب الختامي للهيئة	0 إعداد وتجهيز الحساب الختامي للهيئة للعام المالي 2009م
3) استكمال البنية التنظيمية والإدارية للهيئة.	0 إعداد دراسة لتحديد احتياجات السفان من وسائل النقل البري للخطقة. 0 إعداد استراتيجية لتطوير قطاع النقل البري.	0 متابعة تحصيل المديونية المتبقية على شروعات النقل البري من السنوات السابقة والتفولة من الوزارة.	0 تنمية الموارد المالية للهيئة
4) إعداد الدراسات الهادفة لتطوير نشاطات النقل البري.	0 الإستعانة بخبراء لإعداد إستراتيجيه وشبه لتطوير الموانئ البريه 0 تحديد حرم الموانئ البرية (الطوال - الوديعة - شحن). 0 متابعة استكمال البنية التحتية لبناء الوديعة البري 0 متابعة الجهات توفير التجهيزات والتشكلات الخاصة بمطابقتها العامة في الموانئ البرية	0 عقد دورات تدريبية. 0 خلق بيئة تنافسية بين الموظفين 0 تقييم أداء الموظفين	0 تنمية الموارد البشرية.
5) الإعداد والتهيئة لإيجاد إستراتيجيه وعمليه لتطوير الموانئ البريه			

الخاتمة

إن التعامل مع الخطة التطويرية يتطلب توفر الإمكانيات المادية والبشرية لدعم الهيئة في سبيل تنفيذها وبما يكفل تحقيق الأهداف المتوخاه من إنشائها . خاصة وأن الموانئ البريه قد تمكنت خلال فتره لم تتجاوز خمسه أشهر (أغسطس - ديسمبر 2009م ) من إحداث نقله نوعيه في تحسين الأداء من خلال قياداتها ممثله في مدراء عموم الموانئ البريه الرئيسة (مدير عام ميناء الطوال البري - مدير عام ميناء الوديعة البري - مدير عام ميناء شحن البري ) وذلك رغم شحة الإمكانيات ومن الطبيعي أن يتحسن الأداء أكثر بتوفر الإمكانيات المتمثلة في البنية التحتية ومستلزمات التشغيل وبقية المتطلبات التي تجعل من الموانئ البريه واجهات حضاريه للجمهوريه وبما يؤهلها لتقديم الخدمات اللوجستيه المصاحبه لتسهيل النقل والتجارة بجوده عاليه.

تختتم الهيئة تقريرها السنوي الأول بالشكر والتقدير لمعالي الأستاذ وزير النقل لدعمه الكبير للهيئة، كما وأن الشكر موصول لكل من تقانى في تأدية عمله والقيام بواجباته من مدراء عموم الموانئ البريه وقيادات وموظفي المركز الرئيسي للهيئة والموانئ البريه والفروع ومن المتوقع منهم بذل المزيد خلال عام 2010م .

تم بحمد الله تعالى،،،  
إعداد

1 - فضل قاسم العيادي	نائب رئيس الهيئة
2 - أحمد شرف حجر	مدير عام الشؤون المالية
3- العزي محمود الفضلي	مدير عام التراخيص
4 - محمد علي السعيد	مدير عام الفروع والموانئ البرية
5- سعيد محمد الميسري	مدير عام الموارد البشرية
6 - ناهد يوسف إبراهيم	مدير عام الشؤون الفنية
7- نوال صلاح الفقيه	مدير إدارة الشؤون القانونية
8- عبدالله أبو الرجال	مدير مكتب رئيس الهيئة
9- وسام محمد الصوفي	مدير إدارة النظم والمعلومات
10- وليد حمود الشيعاني	مدير إدارة نقل الركاب
11- عبد الحكيم العجي	مدير إدارة الرقابة والتفتيش
12 - معاذ الشعري	نائب مدير مكتب رئيس الهيئة
13- بشار محمد الهادي	سكرتارية مكتب رئيس الهيئة
14- صلاح أنور العيسى	سكرتارية مكتب رئيس الهيئة

إشراف

الأستاذ/ عصام أحمد شاكر  
رئيس الهيئة  
رئيس مجلس الإدارة

الجمهورية اليمنية  
وزارة النقل  
الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري

P.O.BOX: 2408  
Sana'a - Republic of Yemen  
Tel. 00967 .01 . 248610  
Fax No: 00967 - 1. 249986  
web site: www.ltaa.gov.ye  
E.mail: info@ltaa.gov.ye



ص.ب: ٢٤٠٨  
سنةاء - الجمهورية اليمنية  
هاتف: ٠٠٩٦٧ - ٠١ ٢٤٨٦١٠  
فاكس: ٠٠٩٦٧ - ١ - ٢٤٩٩٨٦  
الموقع الإلكتروني: www.ltaa.gov.ye  
البريد الإلكتروني: info@ltaa.gov.ye

صادر بسنةاء مارس 2010م

2 0 0 0